اعتبر أن مفاوضات جنيف شيء آخر.. وأكد ترحيب الحكومة السورية بأي شيء يفيد في وقف الحرب

الجعفري: «أستانا» نجح في تحقيق هدف تثبيت وقف الأعمال القتالية

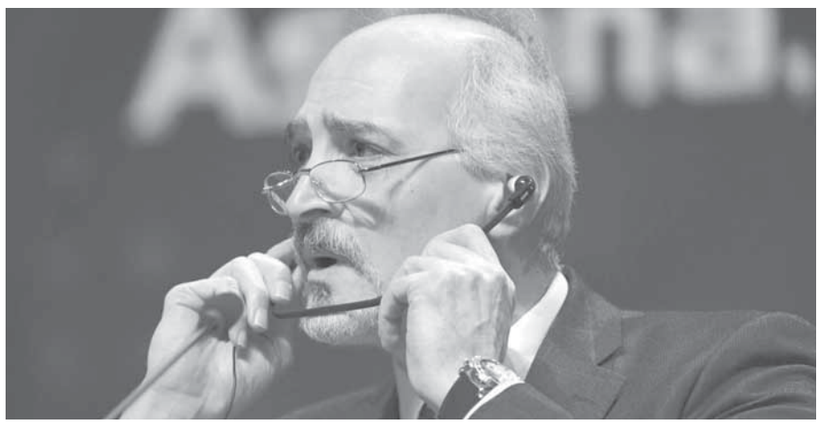

رئيس وفد الجمهورية العربية السورية إلى إجتماع أستانا الدكتور بشار الجعفري خلال المؤتمر الصحفي (أ.ف.ب)

وفد الجمهورية العربية السورية إلى إجتماع أستانا (سانا)

أستانا– الوطن

اعتبر رئيس الوفد الحكومي الرسمي إلى اجتماع أستانا، بشار الجعفري، أن الاجتماع نجح في تحقيق هدف تثبيت وقف الأعمال القتالية لفترة محددة الأمر الذي يمهد للحوار بين السوريين، موضحاً أن هناك آلية ثلاثية تم الاتفاق عليها لمراقبة وقف إطلاق النار ستجتمع لاحقا لوضع صيغ وطرائق العمل بالتشاور مع الحكومة السورية.

وفي مؤتمر صحفي عقده عقب اختتام أعمال الاجتماع وإصدار بيان ثلاثي روسي إيراني تركي، أشار الجعفري إلى أننا «عملنا خلال اليومين الأخيرين من اجتماع أستانا بعناء ليلاً ونهاراً من أجل إنجاح هذا الاجتماع وقمنا بكل ما يمكن أن يذلل العقبات ولهذا نعتقد أن اجتماع أستانا قد نجح في تحقيق هدف تثبيت وقف الأعمال القتالية لفترة محددة الأمر الذي يمهد للحوار السياسي القائم بين السوريين».

وتوجه الجعفري بالشكر للقيادة الكازاخية على كل التسهيلات التي قدمتها وللأصدقاء الروس والإيرانيين للجهود الجبارة التي بذلوها وساهمت بشكل فعال في إنجاح نظام وقف الأعمال القتالية، داعياً الدول الداعمة للإرهابيين لإعادة النظر في أخطائها.

وحول الدول الإقليمية التي تدعم الإرهابيين، أشار الجعفري إلى أن البيان الختامي الذي صدر عن الدول الثلاث الضامنة يتضمن فقرة تقول إن هذه الدول الضامنة تتشارك هدف محاربة الإرهاب وهناك ذكر لتنظيمي «داعش» وجبهة النصرة الإرهابيين.

وقال: «نفترض أن هذا الكلام سيتم تطبيقه عملياً من تركيا وغيرها باعتبار هذا البيان الذي صدر يلزم الموقعين عليه وتركيا وقعت عليه».

وأضاف: «إن تركيا من بين هذه الدول الإقليمية وهناك دول خليجية مثل قطر والسعودية كما أن هذا الحديث موجه لكل من ساهم بشكل مباشر أو غير مباشر بسفك دم السوريين، فالحديث موجه كرسالة للجميع، والوقت متاح كي تغير هذه الدول سياساتها الدموية تجاه الشعب السوري وتجاه شعوبها».

وتابع: «كفى لعباً بالنار والمراهنة على بطاقات خاسرة.. الجميع خاسر بما في ذلك الدول الداعمة للإرهاب.. فالإرهاب وصل إلى عقر دارها وهذا ما كنا نحذر منه منذ البداية».

وحول تصريحات لوفد المجموعات الإرهابية قال الجعفري: «نحن لا نعلق على معلومات نحن دولة مسؤولة نقيم الأشياء التي تصدر بشكل رسمي من هذه العاصمة أو تلك ومن هذا الطرف أو ذاك».

ورداً على سؤال حول الجلوس مع وفد المجموعات الإرهابية، قال الجعفري: «كان مؤلماً بالنسبة لنا أن نجلس في نفس القاعة ونفس الغرفة مع السوريين الآخرين الذين يرتبطون بالأجندات الأجنبية وهم يعملون للسلطات الأجنبية وبعضهم ملتزمون بمجموعات إرهابية»، مضيفاً: «ليست المرة الأولى التي نجلس فيها مع السوريين الآخرين فإننا كنا نفعل ذلك في موسكو خلال المشاورات الأولى والثانية وكنا نفعل ذلك في جنيف».

وتابع: «لكن مهما كان الثمن فإننا سنفعل ذلك لإنقاذ دولتنا وشعبنا»، مضيفاً: «مهما كان الثمن بالنسبة لنا فإننا سوف نفعل أي شيء لإيقاف الحرب الإرهابية على الشعب السوري».

وبشأن آلية مراقبة اتفاق وقف الأعمال القتالية أشار الجعفري إلى أن هناك فقرة في نص البيان الختامي المشترك تقول: «إننا يجب أن نؤسس الآلية الثلاثية لتأكيد وتأمين وقف إطلاق النار والحيلولة دون أي استفزازات ولتحديد طرق الحفاظ على وقف إطلاق النار»، مبيناً «أن هناك آلية ثلاثية تم الاتفاق عليها ستجتمع لاحقاً لوضع صيغ وطرائق العمل وكل ذلك سيتم بالتشاور مع الحكومة السورية».

وعن تصريحات وفد المجموعات الإرهابية بشأن الدور الإيراني في الاجتماع قال الجعفري: «عندما تتعاملون مع الشؤون السياسية لا يجب أن تعتمدوا على عواطفكم يجب أن يكون لديكم الدم البارد ويجب أن تفعلوا كل شيء وفقاً لمصالحكم الوطنية.. المسألة هنا لا تتعلق بمن هو سعيد ومن هو غاضب بل إن الموضوع هنا يتعلق بأن لدينا في نهاية المطاف ورقة تفاوضية وهي البيان الختامي وقد تم الاتفاق عليه من الجميع وهذه هي النتيجة الأساسية ويجب أن نهتم بذلك قبل كل شيء».

وأضاف: «أما الذين يقولون إنهم غير سعداء بسبب الدور السلبي لطرف أو طرف ثان فإنهم الآن يمهدون الأجواء.. كما يمكن القول إن إيران طرف ضامن من الأطراف الضامنة الثلاثة لهذه المفاوضات.. مفاوضات وقف إطلاق النار.. مثل روسيا والدولة التركية كما أن إيران قد لعبت دوراً إيجابياً في تأمين أو التوصل إلى الصيغة النهائية التي تم التعبير عنها في البيان الختامي ومن المؤسف جداً ومن المثير للشفقة أن نسمع أن بعض أعضاء وفد المعارضة المسلحة أو المجموعات الإرهابية قد قبلوا شروط الاتفاقية التي تم توقيعها في الـ٢٩ من كانون الأول ومن المثير للشفقة أنهم الآن ينتقدون أحد الأطراف الثلاثة الضامنة التي قد أمنت التوصل إلى هذه الاتفاقية الناجحة وفقاً لما تم التعبير عنه في البيان الختامي».

وتابع: «لو كنا نريد تجهيل الأشياء بصورة عامة فإننا يمكن أن نقول أيضاً إن الدور التركي دور سلبي وطبعاً هذا دور سلبي ولكن لا نقول ذلك لأننا دبلوماسيون ونحن نتحمل مسؤوليات ونمثل الحكومة المسؤولة والشرعية ولذلك لا نعمل ونفعل مثل تلك الأشياء ففي العالم السياسي يجب أن تتعاملوا مع خصومكم لإنقاذ دولتكم وشعبكم وهذا ما نفعله هنا الآن». وعما إذا كان هذا الاجتماع يمهد لمحادثات جنيف أوضح الجعفري: «إن مفاوضات أستانا غير مفاوضات جنيف. لقد تم عقد هذه المفاوضات بسبب دقيق.. وكما قلت في البداية إن مفاوضات أستانا لديها سبب وهدف واحد وهو تعزيز نظام وقف إطلاق النار في سورية وهذا هو الهدف الأساسي لهذا الاجتماع.. أما مفاوضات جنيف فهي شيء آخر قليلاً.. طبعاً إننا جميعاً جزء من عملية جنيف لكن هذه عملية أخرى ولو كانت مفاوضات أستانا ستساهم أو تساعد في عملية جنيف فنحن لا نعترض على ذلك».

وعن شكل التنسيق بين الجيش العربي السوري والفصائل الموقعة على الاتفاق لقتال تنظيم جبهة النصرة الإرهابي والأثمان السياسية لذلك قال الجعفري «بالنسبة إلى آليات التنسيق بين الجيش العربي السوري والمجموعات التي حضرت الاجتماع ووافقت على الاتفاقات فهذا الإعلان يلزمها. الآن ضامن هذه المجموعات المسلحة هو تركيا لأنها هي التي ترعاها، فالسؤال يوجه للحكومة التركية وكل شيء يتم بشكل تدريجي لأن هناك مهلة زمنية متفقاً عليها لدعم وقف الأعمال القتالية والحكومة السورية ترى أنه يجب ألا تتجاوز مدة سنة»، موضحاً أنه «خلال هذا العام ستكون هناك خطوات فنية يقررها الخبراء العسكريون من الأطراف التي حضرت اجتماع أستانا وهي التي ستقرر الإجابة عن كل التفاصيل». وأضاف: «لا توجد هناك أثمان سياسية.. إذا كان هناك ثمن سياسي فهو نجاح هذا الاجتماع.. إذا كان نجاح هذا الاجتماع ثمناً سياسياً فنحن سعداء بذلك.. أي شيء يفيد في وقف هذه الحرب الإرهابية الظالمة المجنونة على شعبنا نرحب به ضمن إطار الاستمرار في محاربة إرهاب «داعش وجبهة النصرة» والمجموعات الأخرى المرتبطة بهما».

وبخصوص التوقف عن تصنيف هذه الفصائل كمنظمات إرهابية، قال الجعفري: «هذه المجموعات الإرهابية المسلحة قررت الانضمام إلى مسار معين يضع حداً لممارستها الإرهابية ويجعلها تنخرط في عملية جديدة اسمها اتفاق وقف الأعمال القتالية بضمانة الدول الثلاث فمعنى ذلك أن هذه المجموعات أو الفصائل التي كانت إرهابية اختارت الآن أن تنضم إلى مسار آخر بعد تحرير حلب والنصر العسكري للجيش العربي السوري بكل أرجاء سورية وبعد الإنجازات العسكرية المهمة التي تم إحرازها على كل الجبهات.. هذه المجموعات وصلت إلى قناعة بأنه لا فائدة من الاستمرار في ممارسة الإرهاب لبلوغ أهداف سياسية فاختارت أن تنضم إلى هذا الاجتماع.. بانضمامها إلى هذا الاجتماع تكون قد نبذت العنف واستخدام الإرهاب ولذلك قبلنا أن نجلس مع هذه المجموعات».

وأشار الجعفري إلى أن تنظيمي داعش وجبهة النصرة تم تصنيفهما من مجلس الأمن على أنهما كيانان إرهابيان وهناك إجماع في أستانا وفي جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب على مكافحة إرهاب «داعش وجبهة النصرة» مضيفاً: «نحن نطالب بإغلاق الحدود مع تركيا منذ ست سنوات وليس فقط في اجتماع أستانا».

وبخصوص المناطق التي يشملها وقف الأعمال القتالية وما إذا كان بينها منطقة وادي بردى قال الجعفري «بالنسبة لوادي بردى.. مؤلف من ٨ أو ٩ قرى تم تحريرها بالكامل وبقيت بلدة واحدة هي عين الفيجة.. لذلك لم تعد هناك مشكلة اسمها وادي بردى.. هناك الآن مشكلة واحدة فقط في بلدة واحدة اسمها عين الفيجة وهي البلدة التي فيها عين رئيسية لمياه الشرب تتحكم بإيصال مياه الشرب إلى مدينة دمشق التي يسكنها ٧ ملايين نسمة» لافتاً إلى أن المجموعة الإرهابية الموجودة في عين الفيجة والتي تستخدم المياه كسلاح ضاغط على الناس والحكومة هي «جبهة النصرة» ولذلك العمليات العسكرية مستمرة ضدها في عين الفيجة.

وبيّن «بالنسبة لتحديد المناطق هذا شأن سيتولاه الخبراء العسكريون عند لقاءاتهم القادمة وسيتم وضع خرائط تفصيلية وسيتم تبادل المعلومات بين الضامنين والجيش العربي السوري لتحديد أماكن «داعش وجبهة النصرة» والمجموعات المرتبطة بهما بدقة ومحاربة هذه المجموعات معاً».

وشدد على أن الجيش العربي السوري يحرر بلدات استولى عليها الإرهابيون وهذه هي الحقيقة وهذا هو الواقع. وقال: «إننا لا نقاتل ضد بلد أجنبي ولا نشن حرباً على جيراننا وإننا نقاتل إرهابيين يعملون ضمن حدودنا وفي أراضينا لحماية سكاننا.. إذا ليس الموضوع هو سقوط بلدة في أيدي الجيش السوري إنما تحرير مصدر مياه الشرب لـ٧ ملايين نسمة محرومين من المياه منذ ٤١ يوماً.. سنستمر في هذا المجال ما دام هناك إرهابيون يحرمون ٧ ملايين نسمة في دمشق من الشرب.. سيستمر الجيش في عمليته».

ورداً على سؤال حول عدم الإشارة إلى النهج العلماني للدولة السورية في البيان الثلاثي المشترك قال الجعفري «أولاً بالنسبة إلى حذف الإشارة إلى النهج العلماني في سورية تم ذلك بناء على طلب تركي وطلب من المجموعات المسلحة المشاركة في اجتماع أستانا.. وهذا الشيء مستغرب وعجيب لأن الحكومة التركية تدعي بأن تركيا دولة علمانية لكنها عندما يتعلق الأمر بخيارات الشعب السوري تقف ضد النهج العلماني في سورية وهذا بحد ذاته يظهر كم هو كبير التناقض بين أقوال وأفعال الجانب التركي».

وأضاف الجعفري: «نحن من جهتنا كنا نصر على موضوع أن تكون إحدى سمات الدولة السورية القادمة التي سيتفق بشأنها السوريون.. أن تكون علمانية.. وأصدقاؤنا الإيرانيون والروس وافقوا على ذلك.. فقط الوفد التركي ووفد المجموعات المسلحة رفضا ذلك.. علماً أن تركيا قد حضرت اجتماع فيينا الثاني الذي حدد هذه الكلمة بالذات في بيانه الختامي فتركيا توافق في فيينا٢ على شيء ثم تأتي لتنقضه في أستانا».

وعن إعلان ما يسمى بالفدرالية في بعض المناطق أكد الجعفري أن أي نظام يتعلق بمستقبل سورية يقرره السوريون أنفسهم وليس مكوناً من مكونات الشعب السوري بشكل أحادي الجانب، وقال: «من لديه أفكار فليطرحها بشكل ديمقراطي في البرلمان والحكومة وأي فكرة مهما كانت مجنونة مثل الفدرالية.. لأنها فكرة مجنونة.. لن تتحقق في سورية.. لكن مع ذلك أي فكرة يريد أن يطرحها هذا الجانب أو ذاك يمكن طرحها بشكل ديمقراطي وإن حظيت بالإجماع وقتها فلكل حادث حديث أما أن نختار مجموعة من الناس تختار أن تعمل دولة صغيرة تسميها فدرالية وتقسم البلد وتشتغل بأجندات خارجية فهذا الكلام مرفوض جملة وتفصيلاً.. هذا الكلام لا ينطق بلسان جميع السوريين الأكراد.. كثير من السوريين الأكراد وطنيون بامتياز وهم ضد موضوع الفدرالية».

نص البيان المشترك الروسي الإيراني التركي حول اجتماع «أستانا»

أستانا– الوطن

وزير الخارجية الكازاخستاني يتلو البيان الختامي (رويترز)

إن وفود كل من الجمهورية الإسلامية الإيرانية والاتحاد الروسي وتركيا، وفقاً للبيان المشترك الصادر عن وزراء خارجيتها في موسكو ٢٠١٧/١٢/٢٠ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٣٣٦.

■ يدعمون الشروع بمحادثات بين حكومة الجمهورية العربية السورية ومجموعات المعارضة المسلحة في أستانا في ٢٣–٢٤ كانون الثاني ٢٠١٧.

■ يقدرون مشاركة مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية ستيفان دي ميستورا، وتسهيله للمحادثات المشار إليها آنفاً.

■ يعيدون تأكيد التزامهم بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، كدولة ديمقراطية متعددة الأديان والطوائف والإثنيات، كما أكد ذلك مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

■ يعبرون عن قناعتهم بأنه لا حل عسكرياً للنزاع السوري وأنه من الممكن حلّه فقط عبر عملية سياسية تعتمد على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ (٢٠١٦) بشكل كامل.

■ سوف يسعون، عبر خطوات ملموسة وباستخدام نفوذهم على الأطراف، إلى تعزيز نظام وقف إطلاق النار الذي تم وضعه وفقاً للترتيبات الموقعة في ٢٩ كانون الأول ٢٠١٦ وتم دعمه بقرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٦، للمساهمة في تقليص الانتهاكات، وخفض العنف، وبناء الثقة، وضمان الوصول الإنساني من دون عوائق وبشكل سلس وسريع وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢١٦٥ وحماية وحرية حركة المدنيين في سورية.

■ يقررون تأسيس آلية ثلاثية لمراقبة وضمان الامتثال الكامل لوقف إطلاق النار ومنع أي استفزازات وتحديد كل نماذج وقف إطلاق النار.

■ يعيدون تأكيد تصميمهم على محاربة تنظيمي داعش و«جبهة النصرة» بشكل مشترك وفصل مجموعات المعارضة المسلحة عنهما.

■ يعبرون عن قناعتهم بأن هناك حاجة ملحة لتصعيد جهود إطلاق عملية مفاوضات وفقاً لقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

■ يؤكدون أن الاجتماع الدولي في الأستانا هو منصة فعالة للحوار المباشر بين حكومة الجمهورية العربية السورية والمعارضة وفقاً لما هو مطلوب بموجب قرار مجلس الأمن ٢٢٥٤.

■ يدعمون استعداد مجموعات المعارضة المسلحة للمشاركة في الجولة القادمة من المفاوضات التي ستعقد بين الحكومة والمعارضة تحت رعاية الأمم المتحدة في جنيف في ٨ شباط ٢٠١٧.

■ يحثون جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم العملية السياسية بهدف التطبيق السريع لكل الخطوات المتفق عليها في قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤.

■ يقررون أن يتعاونوا بشكل وثيق في منبر أستانا حول قضايا محددة بشأن عملية سياسية يملكها ويقودها السوريون وتتم بتسهيل من الأمم المتحدة وذلك للمساهمة في الجهود الدولية لتطبيق القرار ٢٢٥٤.

■ يعبرون عن امتنانهم لرئيس جمهورية كازاخستان نور سلطان نزار باييف، وللجانب الكازاخي بشكل عام، على استضافة الاجتماع الدولي حول سورية.

تحفظات لوفد الإرهابيين على البيان

الوطن

أعلن رئيس وفد المجموعات الإرهابية إلى اجتماع أستانا محمد علوش أن الوفد لديه تحفظات على بيان اجتماع أستانا الختامي الذي أصدرته روسيا وتركيا وإيران، وأن الوفد قدم ورقة منفصلة لوقف إطلاق النار. وفي مؤتمر صحفي عقده في ختام الاجتماع وإصدار البيان الثلاثي قال علوش رداً على سؤال حول تحفظات الوفد على البيان: «قدمنا ورقة، للجانب التركي والأمم المتحدة والروس، تتضمن آليات وقف إطلاق النار لإلحاقها باتفاقية ٣٠ كانون الأول، من أجل تثبيت الاتفاق، ونتوقع أن ترد تلك الأطراف علينا بعد نحو أسبوع».

وشدد على أن المعارضة السورية ستذهب إلى جنيف فقط، بعد تثبيت وقف إطلاق النار من الحكومة وضمان آلية مراقبته.

ورأى علوش في المؤتمر الذي عرضته بعض الفضائيات: أن «موقف روسيا بشأن سورية تغير، فهي أصبحت بلداً ضامناً يحاول تذليل العقبات.. بعد أن كانت طرفا.. تكلمنا مع الجانب الروسي بشأن إخراج المعتقلات من السجون في سورية وقالوا سيتم الإفراج عنهن جميعا».

لافرينتيف يدعو جميع أطياف المعارضة للمشاركة في جنيف.. ودي ميستورا: الأمم المتحدة هي الطرف الرئيسي

وكالات

ممثلون عن الدولة المضيفة والدول الراعية والأمم المتحدة خلال تلاوة البيان الختامي لمحادثات «أستانا» (رويترز)

أكد المبعوث الأممي الخاص إلى سورية ستيفان دي ميستورا أن عملية التسوية في سورية يجب أن تظل موجهة من الأمم المتحدة وأن تستمر في جنيف، على حين دعا رئيس الوفد الروسي إلى اجتماع أستانا، ألكسندر لافرينتيف، جميع أطياف المعارضة للمشاركة في مفاوضات جنيف الشاملة للتسوية بسورية. وأضاف لافرينتيف في مؤتمر صحفي عقد في ختام اجتماع أستانا، حسب الموقع الإلكتروني لقناة «روسيا اليوم»: إن هناك مؤشرات على أن عدد مجموعات المعارضة المسلحة السورية المستعدة للمشاركة في المفاوضات السورية يتزايد»، مؤكداً أن «الاتصالات المباشرة بين دمشق والمعارضة المسلحة في سورية على الأرض تزايدت خلال الآونة الأخيرة».

وقال: إن روسيا وتركيا وإيران اتفقت على إنشاء فرقة عمل مشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار في سورية، على أن تبدأ عملها في أستانا في أوائل شباط المقبل.

وأوضح أن «مهمة مجموعة العمل المشتركة تتمثل في مراقبة الالتزام (بالهدنة) ومنع أي انتهاكات»، مشيراً إلى أن ممثلي الجيش العربي السوري والجماعات المعارضة المسلحة قد ينضمون لهذه المجموعة إن لزم الأمر.

واعتبر إنشاء فرقة عمل من هذا النوع «أمراً رائعاً جداً، لأنه لن يسمح لنا بالحفاظ فحسب، بل أيضاً سيعزز آلية مهمة جدا، أي وقف الأعمال القتالية».

من جهة أخرى شدد لافرينتيف على أن المحادثات في أستانا حول سورية ليست بديلاً للتفاوض في جنيف، موضحاً «تحدثنا مطولاً حول ذلك اليوم مع جميع الأطراف، بما في ذلك مع الممثل الخاص للأمم المتحدة ستيفان دي ميستورا، لدى الجميع فهم كامل بأن عملية أستانا هي تكملة جيدة جداً لإطار جنيف». ووصف المباحثات في أستانا، بـ«الصعبة، ولكن مثمرة»، ما سيساعد على اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين الطرفين.

وكشف لافرينتيف عن تسليم موسكو لوفد المجموعات الإرهابية مشروع الدستور الجديد الذي أعده الخبراء الروس.

على خط مواز، قال دي ميستورا خلال مؤتمر صحفي ممائل معلقاً على اجتماع أستانا وفق وكالة «رويترز»: إن عملية السلام السورية يجب أن تظل موجهة من الأمم المتحدة وأن تستمر في جنيف. وأضاف: «نحن (الأمم المتحدة) الطرف الرئيسي فيما يتعلق بعملية السلام». وأشاد بدور اجتماع أستانا في التوصل إلى اتفاق لتعزيز وقف إطلاق النار.

من جانبها نقلت «روسيا اليوم» عن دي ميستورا قوله في المؤتمر الصحفي: «إن الأولوية القصوى في المؤتمر (اجتماع أستانا) كانت لتأمين وقف إطلاق النار في سورية».

وأشاد بالأطراف المشاركة في اللقاء، معرباً عن تفاؤله بالبيان الختامي، والذي أقر آلية لمراقبة اتفاق وقف إطلاق النار تمهيداً للعودة إلى المحادثات السياسية.

ورأى أن «آلية مراقبة وقف إطلاق النار ستحول دون وقوع انتهاكات في المستقبل، وهي نتيجة بالغة الأهمية، والأمم المتحدة مستعدة للمساعدة في هذه الآلية». وأكد أن «الهدنة ستساهم في تأسيس الأجواء لمشاركة سياسية لجميع المكونات السورية، وهذه قفزة نوعية لبداية المفاوضات الشاملة في جنيف الشهر المقبل».

دعم سعودي فرنسي مشروط لـ«أستانا»

وكالات

حاولت السعودية، المستبعدة عن اجتماع العاصمة الكازاخية أستانا، الإيحاء بأن علاقاتها مع أنقرة متماسكة وأن التنسيق بينهما بشأن سورية وثيق، وربطت دعمها لأي جهود بشأن تسوية الأزمة السورية بأن تمهد لاستئناف المفاوضات في سويسرا على أساس بيان جنيف عام ٢٠١٢.

ولم تصر تركيا على مشاركة السعودية في العملية التي انطلقت بعد اتفاق إخلاء حلب من المسلحين، بلقاء موسكو الثلاثي السياسي العسكري، وتعززت بإعلان وقف إطلاق النار في الأيام الأخيرة من العام الفائت، وتتوجت باجتماع أستانا والبيان الختامي الصادر في نهايتها، الذي أكد على تسوية الأزمة السورية وفقاً للقرار ٢٢٥٤، من دون النص بشكل واضح على بيان جنيف. واعتبر وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أن اجتماع أستانا يهدف للوصول إلى آلية تؤدي إلى وقف النار وتسهيل إدخال المساعدات الإنسانية، ومن ثم الانتقال إلى جنيف، لبدء المشاورات السياسية تحت مظلة الأمم المتحدة»، مؤكداً أن «التنسيق بين السعودية وتركيا قائم ومتين جداً».

وخلال مؤتمر صحفي مع نظيره الفرنسي جان مارك إيرولت في الرياض، أعرب الجبير عن استعداد بلاده لدعم «أي جهود تؤدي إلى وقف إطلاق النار في سورية، وتسهيل إدخال مساعدات إنسانية إلى المناطق السورية»، رابطاً ذلك بأن «تؤدي الجهود إلى استئناف المفاوضات (السورية)، بناء على إعلان جنيف ١ وقرار مجلس الأمن ٢٢٥٤، الذي ينص على أن يكون هناك مجلس انتقالي للحكم يدير أمور البلاد، والتوجه إلى مستقبل جديد». وتأتي زيارة وزير الخارجية الفرنسي للرياض، بعد أسبوع، من زيارة الجبير لفرنسا.

وبدوره، أعرب إيرولت عن أمله في أن ينجح اجتماع أستانا ويمهد الطريق لاستئناف مساعي الأمم المتحدة لإحلال السلام في سورية، مطالباً باستئناف مفاوضات جنيف في أسرع وقت. واعتبر أن الحل في سورية يعتمد على انتقال سياسي وفق بيان جنيف والقرارات الدولية.

على خط منفصل، ذكر الوزير السعودي أن اتصالات أجرتها بلاده مؤخراً مع إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، دفعتها إلى التفاؤل بمستقبل العلاقات الأميركية السعودية. ورحّب بعودة الولايات المتحدة للمنطقة وتقوية دورها. وأعرب عن تأييد السعودية لـ«مواقف ترامب في إعادة تأسيس أميركا على مستوى العالم» خشية من خلق فراغ تستغله ما سماها بـ«قوى الشر»، من دون أن يسميها. ولفت الجبير إلى أن الرياض «تتطلع للعمل مع إدارة ترامب لمواجهة التحديات في المنطقة والعالم، وخاصة مكافحة داعش، والتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية والحد من نشاط إيران في زعزعة وإثارة القلاقل في المنطقة»، مؤكداً أن الحكومة السعودية لا تراودها أية شكوك حول قدرة الإدارة الأميركية على مواجهة الأزمات.

واعتبر أن المشاكل بين السعودية وإيران بدأت منذ الثورة الإيرانية، وتفاقمت عندما تبنت إيران سياسة داعمة للإرهاب، وارتكبت جرائم حرب في سورية والعراق، وأسست حزب الله في لبنان. أي بعد أن خالفت إيران الأعراف والأنظمة الدولية، وبعد أن قامت أيضاً بإمداد ميليشيات الحوثي في اليمن بالسلاح. وأكد أن المملكة لم تقم يوماً بعمل عدائي ضد إيران.

وبخلاف نظيره السعودي، بدا إيرولت أقل حماساً حيال الرئيس ترامب، إذ نبه إدارته إلى أنها لن تتمكن من الدفاع عن مصالح الشعب الأميركي ما لم تتعاون مع قوى أخرى. وأبدى حذراً زائداً حيال السياسات الأميركية المقبلة في المنطقة، إذ قال: «سوف ننتظر لنرى سياسة إدارة ترامب بخصوص الإرهاب وما يجري في المنطقة». واعتبر الوزير الفرنسي أن بلاده والسعودية تقودان معركة ضد الإرهاب والفكر المتطرف. وأكد أن السعودية تقف موقفاً حازماً ضد الإرهاب من خلال التحالفين الإسلامي والدولي، مبدياً استعداد باريس للتعاون مع المملكة في كل المجالات السياسية والاقتصادية.

وسبق للخارجية الفرنسية أن أعلنت أن إيرولت «سيبحث خلال زيارته السعودية القضايا الإقليمية، ولاسيما الأوضاع في اليمن والعراق وليبيا وسورية». ولفتت الوزارة في بيان لها إلى أن الوزير الفرنسي «سيؤكد الأولوية على التعاون في مجال محاربة الإرهاب، وعلى الشراكة الإستراتيجية القائمة بين فرنسا والسعودية».